

ديناميكيات الحركات البيئية في العراق: التحديات والفرص في مواجهة التغير المناخي

شامل زامل كايم*

المقدمة

تُعد ظاهرة التغير المناخي واحدة من أخطر التحديات الوجودية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، حيث تمثل اختباراً لقدرة الإنسان على التعايش مع الكوكب الذي احتضنه منذ الأزل. في ظل تسجيل درجات حرارة غير مسبوقة، وزيادة وتيرة الزلازل، والبراكين، والتصحر، يبدو أن الطبيعة قد بدأت في إعلان احتجاجها الصامت على ما أفسده البشر، فقد تآكلت المساحات الخضراء، وتراجع النشاط الزراعي، وازداد نزوح السكان الذين أُجبروا على الهجرة من أراضٍ كانت ذات يوم مليئة بالحياة، ووسط هذه الفوضى البيئية، لا يمكن للإنسان أن يتجاهل حقيقة أن التغير المناخي لم يعد مجرد احتمال نظري، بل هو حقيقة لا مفر منها.

في العراق، الذي يعيش في قلب منطقة تعاني من أزمات بيئية واقتصادية وسياسية، أصبح التغير المناخي تهديداً حقيقياً، ومع ذلك، بدأت تظهر حركات بيئية تحمل شعلة الأمل، تحاول إعادة التوازن بين الإنسان والطبيعة، هذه الحركات تسعى جاهدة لإعادة الحياة إلى الأراضي القاحلة، وإحياء الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات، والدفع نحو سياسات بيئية أكثر استدامة، ورغم التحديات التي تواجهها هذه الحركات في بيئة مليئة بالصعوبات، فإنها تقدم فرصاً جديدة للتغيير، ولصياغة مستقبل يكون فيه الإنسان حارساً للطبيعة وليس مستهلكاً لها.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف ديناميكيات هذه الحركات البيئية في العراق، وتحليل التحديات التي تواجهها في ظل التغير المناخي المتسارع، وتحديد الفرص التي يمكن من خلالها تعزيز دورها في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد مستقبل البلاد والكوكب بأسره.

أهمية الدراسة

تحتل دراسة ديناميكيات الحركات البيئية في مواجهة التغير المناخي في العراق بأهمية كبيرة من ناحيتين، الأولى نظرية والثانية عملية:

- من الناحية النظرية، يمثل التغير المناخي وأثره على الأمن البيئي والغذائي مزيجاً معقداً يجمع بين الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يرتبط هذا المزيج بتوجهات السياسة والقانون الدولي الحديث، خصوصاً في ظل تزايد الاهتمام العالمي بظاهرة التغيرات المناخية وآثارها الحالية والمستقبلية. تطرح هذه الدراسة ضرورة فهم العلاقة بين التغير المناخي والحركات البيئية، التي أصبحت عنصراً محورياً في تطوير الحلول القانونية والعملية التي تواجه هذا التحدي. كما أن التغيرات المناخية تتطلب اهتماماً خاصاً من قبل

* مدافع عن حقوق الانسان، ماجستير في القانون العام.

المجتمع الدولي، حيث أدى هذا التغيير إلى ظهور مشاكل جديدة تتطلب إعادة النظر في بعض القواعد التقليدية للقانون الدولي، لاسيما فيما يتعلق بالبيئة والأمن الإنساني.

- من الناحية العملية، فإن التغيير المناخي يتميز بقدرته التدميرية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية. أبرز التأثيرات العملية تظهر على الأمن الغذائي والموارد الطبيعية، وهو ما لا يقتصر على الأجيال الحالية فحسب، بل يمتد تأثيره إلى الأجيال المستقبلية. هنا، يأتي دور الحركات البيئية، التي تُعدّ خط الدفاع الأول في محاولة التخفيف من آثار التغيير المناخي، سواء من خلال التوعية، أو الضغط على الحكومات لتبني سياسات بيئية مستدامة. هذا الموضوع ليس له بُعد تقني وفني فحسب، بل إنه يرتبط بقدره هذه الحركات على التأثير في السياسات البيئية الوطنية والإقليمية والدولية.

رغم المكانة البارزة التي تحتلها ظاهرة التغيير المناخي وآثارها المتعددة، إلا أن الحركات البيئية في العراق لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والبحث العلمي، وبالنظر إلى أن الأمن البيئي يشكل جزءاً أساسياً من الأمن الإنساني، فإن هذا البحث يأتي ليقدم تحليلاً معمقاً لدور الحركات البيئية في التصدي لهذه الظاهرة، ويقدم رؤية حول التحديات والفرص المتاحة لتطوير هذه الحركات في المستقبل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تساهم في فهم دور الحركات البيئية في العراق ومواجهتها للتغيير المناخي. تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. تحديد التحديات: تهدف الورقة إلى تحليل التحديات الكبرى التي تواجه الحركات البيئية في العراق، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعوق جهودها، وكذلك التحديات المرتبطة بالوضع البيئي الهش والتغيرات المناخية المتسارعة.
2. استكشاف الفرص: تسعى الورقة إلى تسليط الضوء على الفرص المتاحة لتعزيز دور الحركات البيئية في مواجهة التغيير المناخي، سواء من خلال تطوير السياسات البيئية، أو تعزيز التعاون بين المؤسسات المحلية والدولية، أو استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.
3. فهم ديناميكيات الحركات البيئية: الهدف من هذا البحث هو فهم كيفية تنظيم الحركات البيئية في العراق، وما هي استراتيجياتها وأساليبها في التأثير على السياسات البيئية والتخفيف من آثار التغيير المناخي.
4. دراسة التأثيرات المستقبلية: تهدف الورقة إلى استشراف الآفاق المستقبلية لدور الحركات البيئية في العراق، وكيف يمكن لهذه الحركات أن تلعب دوراً أكبر في مواجهة التغيير المناخي والتكيف مع آثاره المحتملة على البيئة والمجتمع.

5. تقديم توصيات: تسعى الورقة في نهايتها إلى تقديم توصيات عملية للحركات البيئية وصانعي السياسات حول كيفية مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة البيئية في العراق.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الورقة منهجاً نوعياً في جمع وتحليل البيانات، نظراً لطبيعة الموضوع الذي يتطلب فهماً معمقاً للديناميكيات المعقدة التي تحكم الحركات البيئية في العراق، إذ تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتغير المناخي والحركات البيئية، بما في ذلك التقارير البحثية والدراسات الأكاديمية والمقالات الصحفية، للحصول على صورة شاملة عن الوضع البيئي في العراق ودور الحركات البيئية، كما تم فحص الوثائق القانونية والتشريعية ذات الصلة بالتغير المناخي، بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الحكومة العراقية.

علاوة على ذلك، اعتمدت على المنهج الكمي إذ تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع 4 ناشطين/ات بيئيين وأعضاء في الحركات البيئية، لفهم تجاربهم وتحدياتهم المباشرة، واستراتيجياتهم في مواجهة التغير المناخي، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة موجهة لعدد من الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمع المحلي والمهتمين بالقضايا البيئية، حيث وصل عدد المستجيبين إلى 140 شخصاً، هدف الاستبانة كان قياس وعي المشاركين بالتحديات البيئية والفرص المتاحة للحركات البيئية في العراق، بالإضافة إلى استكشاف آرائهم حول الحلول المحتملة.

أما تحليل البيانات فقد تم باستخدام تحليل المحتوى لاستخلاص الأنماط الرئيسية من المقابلات، الاستبانة، والمصادر الثانوية، بهدف فهم الديناميكيات والاستراتيجيات التي تتبعها الحركات البيئية. كما تم إجراء مقارنة بين البيانات المستخلصة من المقابلات والمصادر المكتوبة والاستبانة، مما ساعد على التحقق من دقة المعلومات وتقديم منظور متوازن للتحديات والفرص.

تسعى هذه المنهجية إلى توفير تحليل نوعي شامل يمكن من فهم الجوانب المختلفة للحركات البيئية في العراق، ويظهر التفاعل بين هذه الحركات والظواهر البيئية المختلفة في سياق التغير المناخي.

هيكلية الدراسة

لغرض الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بديناميكيات الحركات البيئية في العراق وفهم التحديات وتحليل المعوقات و استكشاف الفرص المستقبلية امام هذه الحركات، قسمت هذه الدراسة الى الاتي:

أولاً: الحركات البيئية: ما يجب معرفته

ثانياً: الحركة البيئية في العراق: نظرة عامة

ثالثاً: أشكال الحركات البيئية في العراق: من العفوية إلى التنظيم

رابعاً: ديناميكيات الحركات البيئية في العراق: تحديات متزايدة وفرص واعدة

أولاً: الحركات البيئية: ما يجب معرفته

ظلت الطبيعة، بما تحمله من موارد وطاقات، تشكل المحور الأساسي لحياة الإنسان منذ نشأته وحتى لحظة انبثاق الثورة الصناعية. كانت الطبيعة هي الحاكم الأعلى لحياة البشر، تملئ شروطها وتحدد مساراتهم. لكن مع تحول المجتمعات نحو التصنيع والحدائق، برز الأثر الإنساني على العالم الطبيعي بشكل أكثر وضوحاً، ليتجاوز دور الإنسان من مجرد متلقٍ سلبي لقوى الطبيعة إلى قوة مهيمنة تسعى إلى السيطرة عليها. وفي هذا السياق، ظهر تفاعل الإنسان مع الطبيعة في مسارين متناقضين: فمن جهة، تسخير موارد الطبيعة واستثمارها إلى أقصى حد، ومن جهة أخرى، تدميرها وإلحاق الضرر بأنظمتها الحيوية. هذا التناقض في علاقة الإنسان بالطبيعة لم يكن مجرد فعل عابر، بل أدى إلى سلسلة من التهديدات التي لم تتضح أبعادها الكاملة إلا في العقود الأخيرة. فقد أصبحت البشرية تواجه تحديات بيئية خطيرة مثل نقص المياه، والتصحر، والتلوث، والتغيرات المناخية. هذه التهديدات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل تربطها علاقات عضوية؛ إذ يسهم نقص المياه في تسريع وتيرة التصحر، بينما تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم الجفاف في مناطق، وإحداث فيضانات مدمرة في أخرى. بذلك، يتجلى التداخل العميق بين الإنسان والطبيعة في صورة صراع مستمر بين التقدم الصناعي والحفاظ على التوازن البيئي.

من هذا المنطلق أدى الاهتمام المتزايد بالحماية البيئية إلى ظهور حركات اجتماعية وأحزاب خضراء مثل "أصدقاء الأرض" و"السلام الأخضر"⁽¹⁾، مستوحاة من وثائق مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972 وتقرير "حدود النمو" لنادي روما عام 1974 الذي حذر من أزمة بيئية نتيجة لخمس عوامل رئيسية: السكان، التلوث، الموارد الطبيعية، نوعية الحياة، ورؤوس الأموال⁽²⁾، ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة، برزت مراكز أبحاث متعددة التخصصات تربط البيئة بقطاعات مثل النقل والفلاحة، وظهرت أحزاب سياسية تدمج القضايا البيئية في برامجها التنموية. إلى جانب ذلك، نشأت آلاف المنظمات العالمية المدافعة عن التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. وتبنت الحركات الاجتماعية نهجاً نضالياً ضد السياسات التي تستنزف البيئة، منتقدةً سيطرة رأس المال على السياسات الحكومية. كما ظهرت أنماط حياة جديدة بين الأفراد تعتمد على المنتجات العضوية والمحلية للحد من التلوث وتعزيز الصحة. ورغم التباينات السياسية والفلسفية، تتوحد هذه الحركات في هدفها المشترك لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع انقراض الأنواع.

تُعتبر الحركة البيئية نوعاً من الحركات الاجتماعية التي تضم مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات والتحالفات التي تشترك في مصلحة مشتركة تتمثل في حماية البيئة، إذ تعمل هذه الحركة على إحداث تغييرات في السياسات والممارسات البيئية من خلال التنسيق والتعاون بين أعضائها.

عرف البعض الحركات البيئية على أنها مجموعة من الحركات التي تتفاعل مع ممثلي الدول في محاولاتهم لتشكيل وتنفيذ السياسات والمؤسسات اللازمة للتعامل مع المشاكل البيئية العالمية. وعلى الرغم من أن الحركات البيئية قد أهملت نسبياً في الأدبيات العلمية، فعلى الرغم من سهولة تحديد الأحزاب والمنظمات الفردية، فإن مصطلح "الحركة البيئية" يعتبر

(1) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الدباغ، 4ط، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص638.

(2) رشيد الحمد و سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1070، ص202.

غامضاً إلى حد ما، وغالباً ما يُترك غامضاً عمداً ليكون شاملاً، تُعد الحركات البيئية متنوعة ومعقدة للغاية، حيث تتراوح أشكالها التنظيمية بين المنظمات شديدة التنظيم والمؤسسية الرسمية وبين الحركات غير الرسمية بشكل جذري. كما يتنوع نطاق أنشطتها بين المحلي والعالمي تقريباً، وتتراوح اهتماماتها بين القضايا الفردية ومجموعة كاملة من القضايا البيئية العالمية. يتماشى هذا المفهوم الشامل مع استخدام المصطلح بين الناشطين البيئيين أنفسهم، ويمكننا من استكشاف الروابط بين المستويات والأشكال المختلفة لما يُطلق عليه الناشطون "الحركة البيئية"⁽³⁾

وفي هذا السياق، تتميز الحركات البيئية بعدم دفاعها عن مصالح فئة اجتماعية أو اقتصادية محددة، مما يميزها عن الحركة العمالية. فهي تعمل نيابةً عن المجتمع ككل، وليس باسم مصالح مجموعات اجتماعية اقتصادية بعينها، حيث تتدخل في قضايا الحفاظ على البيئة التي تمس الجميع. بناءً على ذلك، لا تتخلى الحركات البيئية عن العقلانية الحديثة، بل توجه انتقادات عقلانية للاعقلانية التي يتسم بها النظام الاجتماعي الحالي. بعبارة أخرى، تنتقد هذه الحركات التدهور البيئي الناتج عن التوسع الصناعي بسبب العناصر غير العقلانية في النظام، مع العلم أنها تعتمد في انتقاداتها على تحليلات عقلانية.

ثانياً: الحركة البيئية في العراق: نظرة عامة

في خضم صراعٍ عالميٍّ مع تغير المناخ، يبرز العراق كأحد أكثر الدول عرضةً لتأثيراته المدمرة، إذ صُنّف ضمن الدول الخمس الأكثر عرضةً لتبعات هذه الظاهرة، مما يُنذر بكارثةٍ إنسانيةٍ وبيئيةٍ على المدى القريب والبعيد، وفي هذا الصدد تشير التقديرات إلى فقدان ما يصل إلى 60 ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة كل عام، وفقاً لمصادر الحكومة العراقية والأمم المتحدة، وتهدد الظواهر المناخية المتطرفة سبل العيش والأمن الغذائي لسكان العراق الذين يقدر عددهم بـ 43 مليون نسمة، مما يخلق ظروفاً للنزوح وعدم الاستقرار وتدهور التماسك الاجتماعي، ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة سياسات المياه في البلدان المجاورة التي أدت إلى تقليص مصادر المياه الحيوية، في حين يعمل النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري، والاستخدام غير الفعال للمياه في القطاعين الزراعي والصناعي، على دفع الطلب على المزيد من المياه. وبدون الإعداد والتخطيط، من المرجح أن يكون حجم التغير البيئي مدمراً.

إن تأثير تغير المناخ يتزايد مع مرور كل عام، وكذلك سكان العراق - الذين من المتوقع أن يصلوا إلى 80 مليون نسمة بحلول عام 2050 - في حين أن موارد البلاد آخذة في التناقص. وترتفع درجات الحرارة في العراق بمعدل أسرع بنحو سبع مرات من المتوسط العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه من خلال التبخر. وبحلول نهاية هذا القرن، من المرجح أن تنخفض مستويات المياه في نهري دجلة والفرات بنسبة لا تقل عن 30% وقد تصل إلى 70%، مما يستلزم التخطيط طويل المدى لإدارة الموارد، وخاصة في المناطق الزراعية. وقد أدى فقدان سبل العيش الزراعية في المناطق التي تعاني من شح المياه إلى تسريع وتيرة الهجرة عبر المحافظات الجنوبية والوسطى في العراق وإثارة نزاعات على المستوى المحلي حول تقاسم المياه، فقد سجلت تتبع المنظمة الدولية للهجرة لحالات الطوارئ المناخية

⁽³⁾ Christopher Rootes (1999) Environmental movements: From the local to the global, Environmental Politics, 8:1, 1-12, DOI: [10.1080/09644019908414435](https://doi.org/10.1080/09644019908414435)

في العراق نزوح أكثر من 130.000 شخص بين عامي 2016 وسبتمبر 2023 بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ في مناطقهم الأصلية، وأظهرت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين عام 2021 أنه في المناطق المتضررة من الجفاف كان لدى أسرة واحدة من كل 15 أسرة، فرد أجبر على الهجرة بحثاً عن عمل.

كما يحتل العراق المرتبة 129 من بين 181 دولة على مؤشر ND Gain ، مما يجعله من أكثر المناطق عرضة للهشاشة البيئية. يقع العراق في قلب تأثيرات التغير المناخي المتطرف والنقص الحاد في المياه، وهو ما سيؤدي خلال العقود القادمة إلى جعله بيئة غير صالحة للعيش نتيجة الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، وتراجع معدلات الأمطار، ونقص الموارد المائية السطحية والجوفية، وزيادة شدة العواصف الترابية والجفاف والتصحر. كل ذلك سيؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي وانهيار سلاسل الغذاء، مع تزايد الأنشطة الحكومية والبشرية الضارة في محاولات للتكيف مع آثار التغير المناخي.

على مدى عقود، عانى العراق من غياب مجتمع مدني فعّال في الدفاع عن القضايا البيئية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921، لم تشهد البلاد ظهور أي منظمة أو مبادرة يقودها المجتمع المدني وتُعنى بالشأن البيئي. ولم يحدث أي تحرك في هذا الاتجاه حتى عام 1987، عندما قامت الحكومة بتأسيس "مكتب الشباب والبيئة العراقي"، والذي تم ربطه بوزارة الشباب آنذاك⁽⁴⁾. ومع ذلك، ظلت هذه المنظمة مقيدة بالنهج المركزي الذي تتبعه الدولة في السيطرة على الأنشطة غير الحكومية.

لم تشكل القضايا البيئية دافعاً قوياً للمجتمع المحلي للبحث عن تمثيل في السلطة الجديدة التي نشأت بعد عام 2003. على الرغم من الضرر البيئي الهائل الناتج عن الحروب العراقية في المنطقة، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وتجفيف الأهوار، وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، إلا أن المجتمع المدني لم يقدم استجابة نوعية تُعنى بالشأن البيئي.

في السنوات الأولى بعد عام 2003، كانت المنظمات البيئية التي تأسست قليلة، ومعظمها ارتبط بالمظلومية المناطقية نتيجة سياسات النظام السابق. ولكن التوتر الأمني المستمر تقريباً طوال عقد من الزمن، قبل ظهور تنظيم داعش (2003-2013)، شلّ قدرة المجتمع المدني على التفكير في الدفاع عن البيئة، مما أدى إلى تلاشي العديد من الكيانات البيئية دون أن تظهر بدائل تذكر، ومع تصاعد التحديات البيئية، مثل نقص المياه والتصحر والتغير المناخي، ولا سيما مع موجة الجفاف التي ضربت العراق في عام 2008، أصبحت الحاجة ملحة لتأسيس كيانات بيئية جديدة، كما ساهم قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2010 في تنظيم عمل هذه المنظمات وتحسين معايير تأسيسها، لكن بشكل عام بقيت منظمات البيئة في العراق تتشكل ببطء استجابة للتحديات البيئية المتزايدة، مع زيادة فرص التمويل نتيجة اهتمام المانحين الدوليين بهذا الملف.

(4) يمكنك الاطلاع على النظام الداخلي لمكتب الشباب والبيئة العراقي من خلال الرابط الإلكتروني: <https://wiki.dorar->

aliraq.net/iraqilaws/law/10596.html

وفي السياق ذاته، تم تسجيل العديد من الفرق التطوعية التي قامت بتوجيه العمل المجتمعي فيما يخص البيئة وتغيير المناخ وقيادة حملات تشجير واسعة والتي اصطدم اغلبها بعدم استدامة تلك الحملات او قلة التمويل، فضلا عن قيادة البعض منها منصات الكترونية من اجل زيادة الوعي البيئي وكيفية تبني سلوكيات صديقة للبيئة.

جاءت الحركات البيئية استجابة لهذه التحديات والمؤثرات والمخاطر التي بدأت تمس صميم المجتمع وحقوق الانسان، إذ اصبح تغيير المناخ يهدد الامن الإنساني في العراق بجميع جوانبه، هذا ما استدعى القيام بالعديد من الحركات التي تعددت في اشكالها، فمنها ما اخذ حركات اجتماعية غير منظمة على شكل احتجاجات شعبية تطالب بزيادة الاطلاقات المائية ومكافحة التصحر ومنها كرد فعل على زيادة تلوث الماء والهواء، ومنها اخذ نوع من التنظيم سواء على شكل فرق تطوعية تهدف الى زيادة الوعي البيئي وكنوع من الضغط على صناعات القرار من اجل تبني سياسات صديقة للبيئة وسن القوانين البيئية، وتمثل الشكل الاخر منها بالمنظمات البيئية التي تعمل على البرامج البيئية سواء عن طريق دعم المشاريع الصديقة للبيئة او من خلال القيام بحملات مناصرة لإيقاف الانتهاكات البيئية واتخاذ إجراءات حكومية فعالة تنفيذاً للالتزامات العراقية الوطنية والإقليمية والدولية خصوصا بعد انضمامه الى اتفاق باريس عام 2021.

على الرغم من وجود عدد محدود من المنظمات النشطة في مجال القضايا البيئية والمناخية، إلا أن خبراتها المتزايدة بشأن تأثيرات تغيير المناخ قد تكون حاسمة في دعم الجهود الحكومية. لقد خضعت العلاقة بين المجتمع المدني العراقي والسلطات لاختبارات عديدة، خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية عندما أثارت قضايا المياه والطاقة وتوفير الخدمات العامة احتجاجات شعبية. هذه الاحتجاجات زادت من انعدام الثقة والتوتر بين الجهات الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الذين دعوا لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وخاصة المياه. يمثل إيجاد طرق جديدة للتعاون مع المجتمع المدني، رغم استمرار النزاعات الداخلية، فرصة للحكومة العراقية لتعزيز السلام وفتح حوار ما بعد الصراع.

ثالثاً: أشكال الحركات البيئية في العراق: من العفوية إلى التنظيم

بعد التعرف على الحركات البيئية ودورها الحاسم أصبح لزاما التعرف على اشكال هذه التحركات والتي تعنى بصورة مباشرة بالحفاظ على البيئة والتصدي لتغير المناخ وحسب الاتي:

التحركات الشعبية

تزايدت الاحتجاجات الشعبية في العراق في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ نتيجة للأزمات البيئية المتفاقمة، حيث كانت المياه، بما في ذلك تلوثها وشحها، من أبرز القضايا التي دفعت السكان إلى التحرك. أدت الأزمات البيئية، إلى جانب تدهور الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، إلى تحركات واسعة ضد الحكومات المحلية والوطنية، التي فشلت في إدارة هذه الأزمات بشكل فعال. أصبحت هذه الحركات جزءاً من تحركات شعبية أوسع تطالب بحقوق البيئة والخدمات الأساسية، وتسلب الضوء على التحديات البيئية المستمرة في العراق.

في عام 2018، تم إدخال أكثر من مئة ألف شخص إلى المستشفيات في البصرة بسبب تلوث نظام المياه العام. عبر سكان البصرة، الذين يشعرون بالغضب من التدهور المستمر في جودة المياه والتلوث الناجم عن استخراج النفط والغاز،

عن إحباطهم تجاه الحكومات المحلية والوطنية، وقد تسببت "الانقفاضة البيئية" في البصرة في شلل الحكومة واستهداف القنصلية الإيرانية⁽⁵⁾، ودخلت مجموعة أخرى من المحتجين منشأة لمعالجة المياه مرتبطة بحقل غرب القرنة 2 النفطي واحتجزت عاملين رهينتين لمدة ساعة تقريباً، والذي كان رد فعل على سياسة الحقول النفطية وتأثيرها على المياه من خلال النفايات الصناعية والنفطية دون معالجتها بطريقة آمنة⁽⁶⁾.

يمكن اعتبار مشاكل البصرة نتيجة لتقاطع عدة عوامل مناخية، بما في ذلك التلوث الناتج عن استخراج الطاقة، والضغط الفريدة التي يفرضها اقتصاد النفط على الزراعة في المنطقة. غالباً ما لا يمتلك مزارعو البصرة الأراضي التي يزرعونها، حيث تكون إما مملوكة للدولة أو تم الاستيلاء عليها كجزء من "الأراضي المحرمة للنفط"، وهي المناطق التي تحتوي على حقول نفط أو تمر فيها أنابيب النفط، والتي يُفترض عدم استخدامها لأي غرض آخر غير عمليات إنتاج النفط ونقله، وفقاً لقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم 1985/84، أصبحت هذه الاحتجاجات أكثر تواتراً وتركز بشكل أساسي على تحويل المياه إلى مشاريع النفط في الجنوب الغني بالنفط شديد الجفاف⁽⁷⁾

إن ارتفاع مستويات الضعف العام والضغط الاجتماعية وهجرة المجتمعات الريفية المستقرة إلى المدن التي تشهد منافسة متزايدة على الخدمات والفرص، كلها تشير إلى شدة التأثير المشترك لثنائية الاضطراب البيئي في العراق: تغير المناخ وندرة المياه، يحتل العراق المرتبة 129 من بين 181 دولة على مؤشر ND-Gain، كواحد من أكثر البلدان ضعفاً وهشاشة بيئياً في العالم، مما يضعه في قلب التأثيرات العنيفة للظواهر المناخية المتطرفة وندرة المياه المطلقة. وفي العقد المقبلين، سيؤدي هذا إلى تحويل العراق إلى بيئة غير صالحة للسكن نتيجة للارتفاع المفرط في درجات الحرارة، ونقص الأمطار، ونقص المياه السطحية والجوفية، وتكثيف العواصف الغبارية، والجفاف، والتصحر، وكل ذلك يؤدي إلى تدهور الزراعة، وانهيار سلاسل الغذاء، وزيادة الأنشطة الحكومية والبشرية الضارة التي تهدف إلى الحد من تأثير تغير المناخ.

في ميسان خرج الأهالي للمطالبة بإطلاق الحصص المائية العائدة لهم، خصوصاً بعد تعرض أراضيهم الزراعية والثروة الحيوانية والسكانية للجفاف، ولم يقف الأمر عند رفع الشعارات وذلك لأن المساس بالأمن الغذائي لهذه العوائل يشكل

⁽⁵⁾ "البصرة عطشانة" نقاس العراق عن معالجة أزمة المياه، تقرير منظمة human rights watch، تموز 2019، متاح على الرابط

الإلكتروني التالي: <https://www.hrw.org/ar/report/2019/07/22/331987>

⁽⁶⁾ Aref Mohammed and Raya Jalabi, Rockets fired at Basra airport as violent protests grip Iraq, Reuters, September 8, 2018, available on the internet: <https://www.reuters.com/article/world/rockets-fired-at-basra-airport-as-violent-protests-grip-iraq-idUSKCN1LO0DT/>

⁽⁷⁾ Iraq's oil boom blamed for worsening water crisis in drought-hit south | Water | The Guardian, available on the internet: <https://www.theguardian.com/environment/2023/jun/03/iraqs-oil-boom-blamed-for-worsening-water-crisis-in-drought-hit-south>

مصدر خطر عليهم كونها تعد المورد الأساس في معيشتهم، مما دفعهم الى اغلاق جسر الناظم في مركز مدينة العمارة وباشروا بفتح بوابات المياه باتجاه مناطقهم(8).

تعكس الاحتجاجات التي اندلعت في العراق في مارس 2022 في إحدى القرى شرق الناصرية التصاعد الملحوظ للغضب الشعبي بسبب أزمة المياه المستمرة في البلاد. فقد أصبحت مشكلة الجفاف وندرة المياه من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين في المناطق الريفية، حيث تؤثر سلباً على مصادر معيشتهم الأساسية مثل الزراعة وتربية الحيوانات. يعاني العراق من انخفاض مستويات المياه في نهرى دجلة والفرات، بسبب التغيرات المناخية، وحالات الجفاف المتكررة، بالإضافة إلى السياسات المائية غير الفعالة من الدول المجاورة، ما يزيد من حدة الأزمة. في ظل هذه الظروف، خرج المواطنون في احتجاجات تعكس استيائهم من نقاعس الحكومة في إيجاد حلول فعالة لمشاكلهم اليومية، ففي مارس 2022، شهدت إحدى القرى شرق الناصرية مظاهرات حاشدة شارك فيها عشرات المواطنين الغاضبين، حيث قاموا بإغلاق طريق رئيسي باستخدام الإطارات المشتعلة. كانت مطالبهم تركز على إيجاد حلول فعالة لمشكلة نقص المياه التي أثرت سلباً على الزراعة والحيوانات في المنطقة.

في مايو 2022، شهد قضاء الفهود جنوب شرق الناصرية موجة من الاحتجاجات الغاضبة نتيجة تدهور الخدمات الأساسية، وعلى رأسها نقص المياه الصالحة للشرب، مما يعكس عمق أزمة المياه والبيئة المتفاقمة في العراق، مطالب المحتجين لم تقتصر على توفير مياه شرب صحية فقط، بل شملت أيضاً مكافحة التلوث الناجم عن مياه المجاري، وهو ما يعكس وجود أزمات بيئية خطيرة تؤثر مباشرة على صحة المواطنين وبيئتهم، الاحتجاجات في الفهود تمثل جزءاً من هذا الحراك البيئي المتنامي الذي يطالب بتحسين الوضع البيئي والصحي، في مواجهة الفشل الحكومي في إدارة الموارد الطبيعية وتوفير البنية التحتية الأساسية. تصعيد الاحتجاجات من خلال إغلاق المباني الحكومية وحرق الإطارات يبرز مدى اليأس والغضب الشعبي إزاء تدهور الوضع البيئي، وهي أساليب باتت تتكرر في حركات احتجاجية بيئية مشابهة في مناطق أخرى من العراق.

لم تتوقف الأحداث عند هذا الحد، ففي أغسطس من نفس العام، اقتحمت عشرات السيارات المحملة بأشخاص قرب سد البدعة في قضاء الشطرة شمال الناصرية، مدعومة بآليات حفر كبيرة. وقاموا بفتح ثغرة في السد من خلال الحفر وتركيب أنبوب خاص لسحب حصة من المياه إلى مناطقهم دون إشعار الجهات المعنية. وقد أدى ذلك إلى حالة من الذعر بين السكان المحليين وبعض العشائر الأخرى

(8) Laura Birkman, Dorith Kool, Eva Struyken Water challenges and conflict dynamics in Southern Iraq An in-depth analysis of an under-researched crisis, , Water, Peace and Security, 2022, available on the internet: <https://waterpeacesecurity.org/files/208>

كما شكلت أزمة الجفاف ونقص الإمدادات المائية⁽⁹⁾، إلى جانب انعدام الخدمات الأساسية في العراق، المحرك الرئيس للاحتجاجات الشعبية. ففي قضاء الإصلاح شرقي محافظة ذي قار، ففي عام 2023 خرج سكان المنطقة في تظاهرات احتجاجاً على شح المياه الذي يعانون منه، وقد عجزت الحكومة عن معالجة هذه الأزمة، حيث لجأت إلى نهر العطاء كحل مؤقت، لكن المياه هناك تعاني من ارتفاع مستويات الملوحة، مما أثار استياء المتظاهرين ورفضهم للحلول المقدمة. وفي الوقت الذي تدعي فيه الحكومة العراقية أن استنزاف الأراضي الرطبة يعود بشكل رئيسي إلى التغير المناخي وسياسات المياه في الدول المجاورة مثل إيران وتركيا، فإنها تستمر في منح التراخيص لشركات النفط الأجنبية للعمل في هور الحويزة وغيرها من المناطق، كما تقوم بفتح حقول نفط جديدة في المناطق الجافة أو المجففة من أراضي الأهوار، ففي مارس/آذار 2023، تصاعدت الاحتجاجات في محافظة العمارة ضد شركة نفطية قامت بالاستيلاء على أراضي تابعة للأهوار بالقوة، مما أدى إلى اعتقال عشرة من الناشطين⁽¹⁰⁾.

تُعتبر هذه الاحتجاجات الشعبية جزءاً من الحركات البيئية الأوسع التي تجتاح العراق، إذ يطالب المواطنون بتحسين الوضع البيئي والخدمات الأساسية، في مواجهة الفشل الحكومي في إدارة الموارد الطبيعية، كما تعكس هذه الحركات الشعبية ضرورة اتخاذ خطوات جادة لحل الأزمات البيئية والتغيرات المناخية التي تؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين، في الوقت الذي يزداد فيه التوتر الاجتماعي بسبب سوء إدارة الحكومة للأزمات المتعددة.

دور المجتمع المدني

لم يكن تأسيس المجتمع المدني في العراق نتيجة توافق بل هو نتاج لصراع المصالح وتضارب الأجندات. كان العمل المدني عموماً مرتبطاً بالتمويل الخارجي والمانحين، بدلاً من أن ينبع من حسّ التطوعية والمسؤولية الاجتماعية. منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921، انتقد العراق لمجتمع مدني بيئي مستقل، إذ لم تظهر أي مبادرات مدنية حقيقية تُعنى بالقضايا البيئية حتى عام 1987، عندما أنشأت الحكومة مكتب "الشباب والبيئة"، وهو مكتب حكومي محدود الصلاحيات يخضع للسياسات المركزية.

وعلى الرغم من أهمية العراق البيئية باعتباره بلد زراعي يضم نهري دجلة والفرات، لم يبدأ اهتمام منظمات المجتمع المدني المحلية بالقضايا البيئية إلا بين عامي 2008 و2012 بعد موجات الجفاف الحادة التي دفعت المانحين الدوليين للتركيز على القضايا البيئية. هذا التحول جاء في سياق غياب الدولة وفراغ السلطة ورغبة المجتمع المحلي في تمثيل مصالحه.

⁽⁹⁾ ينذر مؤشر الإجهاد المائي بمستويات ندرة خطيرة تبلغ 3.7 على مقياس المؤشر من 0 إلى 5، ليصل إلى مستوى ندرة المياه المطلقة 4.6 بحلول عام 2040، مما يشير إلى الجفاف التام والشمس الحارقة والبيئة السامة الطاردة. للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة الموقع التالي:

<https://www.wri.org/insights/ranking-worlds-most-water-stressed-countries-2040>

⁽¹⁰⁾ Ansar Jasim, Iraq's Environmental Struggle against Foreign Rapacity and Local Greed, 2024, available on the internet: <https://lb.boell.org/en/2024/04/26/iraqs-environmental-struggle-against-foreign-rapacity-and-local-greed>

إن التحديات البيئية التي واجهها العراق، مثل نقص المياه والتصحر وتغير المناخ، خصوصاً بعد موجة الجفاف في 2008، أوجدت حاجة لتأسيس منظمات بيئية جديدة، هذا التأسيس جرى ضمن إطار قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2010، الذي أتاح قدراً من الحوكمة لتنظيم عمل هذه المنظمات وضبط معايير تأسيسها. ومع ذلك، تواجه المنظمات البيئية في العراق ثنائية معقدة: فهي تتحرك ببطء للاستجابة للتحديات البيئية المحلية رغم تزايد فرص التمويل المقدم من المانحين، الذين باتوا يرون في القضايا البيئية ملفاً حيوياً.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق الى عدم وجود إحصائية رسمية عن عدد المنظمات البيئية في العراق، فقد قدر بعض الباحثين من خلال دراسات استقصائية حول التحركات البيئية الى وجود عدد تقريبي يقدر بنحو 185 منظمة بيئية مسجلة رسمياً⁽¹¹⁾.

في السنوات الأخيرة، عززت المنظمات البيئية غير الحكومية المحلية، مثل جمعية حماة دجلة، تعاونها مع المؤسسات الدولية لتنفيذ مشاريع قصيرة الأمد في مجالي المياه والزراعة، مع التركيز على زيادة وعي المجتمعات المتضررة وجمع البيانات اللازمة. وقد ساهمت التدريبات المتقدمة التي قدمتها الجهات الدولية في رفع مستوى الخبرة لدى هذه المنظمات، مما مكّنها من إدارة المشاريع بفعالية أكبر. إلى جانب ذلك، دخلت بعض المنظمات المحلية غير المتخصصة في قضايا المناخ والبيئة في شراكات لتنفيذ مشاريع صغيرة، وسعت هذه المنظمات إلى كسب ثقة المانحين عبر العمل مع خبراء محليين قادرين على معالجة أوجه القصور في البيانات والتحليل. كما طورت المنظمات البيئية العراقية قدرة عالية على رصد القضايا المناخية والبيئية والإبلاغ عنها، خاصة ما يتعلق بمشكلات المياه وتأثيرها على المجتمعات الضعيفة مثل المزارعين⁽¹²⁾.

سعت حماة دجلة من خلال العديد من الحملات ومنها "مباردة" مناخ" في ذي قار الى الضغط من اجل تشكيل مجالس لحماية وتحسين البيئة في المحافظات برئاسة المحافظ وعضوية الدوائر المعنية وانتظام اجتماعاته واشراك المختصين والمجتمع المدني في مناقشة القضايا المرتبطة بالبيئة والمياه وتوحيد وجهات النظر باتجاه معالجة حقيقية الهدف منها درء المخاطر التي يتعرض لها المجتمع والحفاظ على النوع الاجتماعي والاقتصادي، كما عملت على توعية المجتمع في

(11) صفاء خلف، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي، مبادرة الإصلاح العربي، 2023، ص3.

(12) جمعية حماة دجلة: منظمة غير حكومية عراقية، تسعى لحماية الإرث الطبيعي لنهر دجلة في العراق بما يشكله من امتداد تاريخي وعمق حيوي لسكان بلاد ما بين النهرين، وتعمل الجمعية على ربط جهود الحركات المدنية المهتمة بالبيئة داخل العراق مع نظيراتها في دول حوض نهر دجلة، من خلال مد جسور التواصل والتعاون المشترك. للاطلاع على أنشطة ومشاريع المنظمة يمكنك زيارة موقع المنظمة الرسمي من خلال الرابط التالي:

[/https://humatdijlah.org/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9](https://humatdijlah.org/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9)

مناطق الأهوار من خلال صناعة محتوى مقروء سلط الضوء على المشكلة وكيفية التقليل من اثارها والدور الاجتماعي والحكومي المطلوب⁽¹³⁾.

في سياق متصل تعمل منظمة المناخ الأخضر العراقية على تعزيز الممارسات المستدامة لمعالجة تغير المناخ والتلوث، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتطوير سوق الكربون في العراق، من خلال الحملات والمبادرات البيئية، أذ ركزت مشاريع المنظمة على توفير مياه صحية وامنة للسكان وتشجيع السياحة البيئية في الجبايش في الناصرية كما ركزت على تقديم دورات تدريبية وتنقيفية للأطباء البيطريين، فضلا عن ذلك تعد هذه المنظمة من المنظمات الأولى في مجال ا رصد البيئي والتنوع الاحيائي في المنطقة، وأخيرا شاركت هذه المنظمة في cop28 في الامارات مع الوفد الفني العراقي⁽¹⁴⁾.

على الرغم من تنامي عدد المنظمات البيئية في العراق، إلا أن هذه الحركات أصبحت مقيدة بثنائية الحصول على التمويل والامتثال لمعايير الجهات المانحة، مما ينعكس سلباً على قدرتها على تحقيق أهداف ملموسة ومستدامة. إذ يُسهّم التمويل الخارجي في تمكين المنظمات من إطلاق مشاريعها وتنفيذ مبادرات بيئية مهمة، لكنه يحمل معه شروطاً قد تفرض أولويات تتعارض مع الاحتياجات البيئية المحلية. ومع انتهاء التمويل، تجد هذه المنظمات نفسها في موقف صعب، حيث تفنقر إلى الموارد الذاتية الكافية لضمان استمرار المشاريع التي بدأت بها، هذه المعوقات تهدد استدامة المبادرات البيئية التي تهدف إلى إحداث تغيير طويل الأمد، وتجبر المنظمات على البحث عن تمويلات جديدة بشروط مشابهة، مما يُدخلها في حلقة مفرغة من الاعتماد على الدعم الخارجي. وهكذا، تصبح هذه المنظمات عاجزة عن بناء نموذج مالي ذاتي يمكنها من الاستمرار في أنشطتها البيئية المهمة وتعزيز أثرها الفعلي على المجتمع والبيئة.

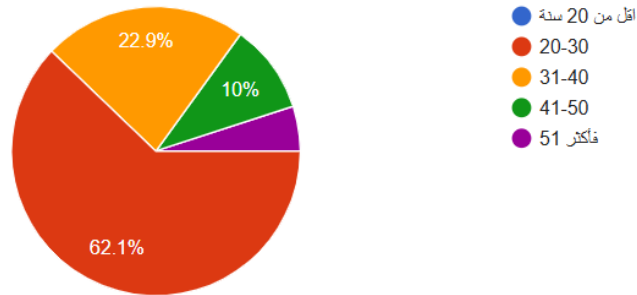
عند الحديث عن الحركات البيئية، لا يمكن تجاهل الدور الحيوي الذي تلعبه الفرق التطوعية في مواجهة التحديات البيئية، حيث تعتبر هذه الفرق محركاً مجتمعياً فعالاً يعمل ضمن سياقات متعددة، نلاحظ وجود العديد من الفرق التطوعية التي تركز كل منها على جانب معين من القضايا البيئية؛ فبعضها يختص بالتشجير وتنظيف الشوارع والمدارس والأنهار والمؤسسات، بينما تتولى فرق أخرى تنظيم حملات توعوية وتنقيفية. كما تتبنى بعض الفرق دوراً ضاعطاً على الحكومة من خلال إجراء الدراسات وصياغة السياسات بهدف التصدي للتحديات المتزايدة، تعزز فعالية هذه الفرق التطوعية حقيقة أنها تعمل خارج الإطار المؤسسي الذي يميز المنظمات غير الحكومية، مما يمنحها مرونة أكبر وقدرة على التكيف، فضلاً عن عدم خضوعها لشروط التمويل من الجهات المانحة.

⁽¹³⁾ تتمتع محافظة ذي قار بخصوصية فريدة نظراً لوجود الأهوار الوسطى فيها، والتي تُعد من أبرز النظم البيئية في العراق لما تزخر به من تنوع أحيائي غني، خاصة بعد إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو في عام 2016. إلى جانب هذا التنوع البيئي، تتميز مناطق الأهوار بأنماط اجتماعية فريدة تشكل جزءاً هاماً من النسيج الاجتماعي والهوية الثقافية العراقية.

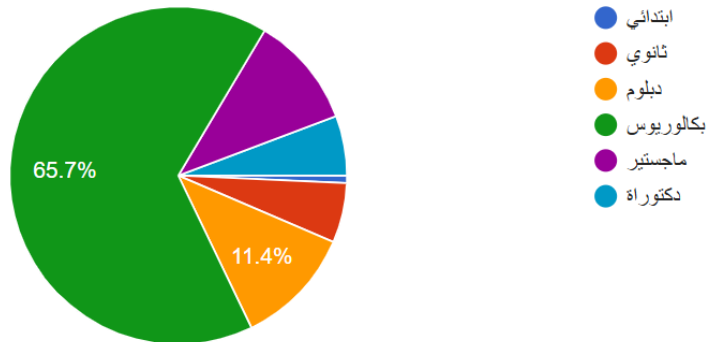
⁽¹⁴⁾ للاطلاع على تفاصيل الأنشطة والمشاريع البيئية التي قامت بها منظمة المناخ الأخضر العراقية يمكنك زيارة الموقع الرسمي للمنظمة من خلال الرابط التالي: <https://www.iqgreenclimate.org>

رابعاً: ديناميكيات الحركات البيئية في العراق: تحديات متزايدة وفرص واعدة

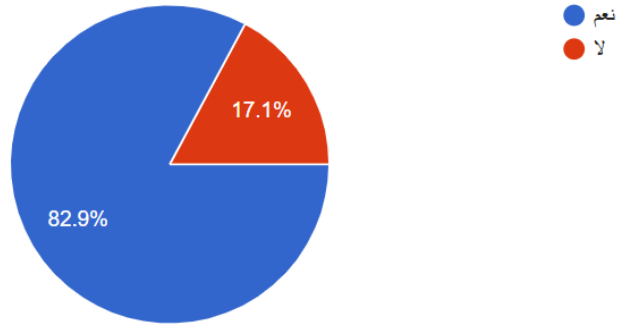
ان دراسة ديناميكيات الحركات البيئية في العراق يتطلب الوقوف بصورة مباشرة على أبرز التحديات والفرص التي تواجه هذه الحركات الاجتماعية البيئية، من خلال استبيان نشر على مواقع التواصل الاجتماعي تم التوصل الي (140) استجابة من حركات بيئية (ناشطين/ات، منظمات بيئية/ فرق تطوعية/ اشخاص مهتمين بهذا المجال).



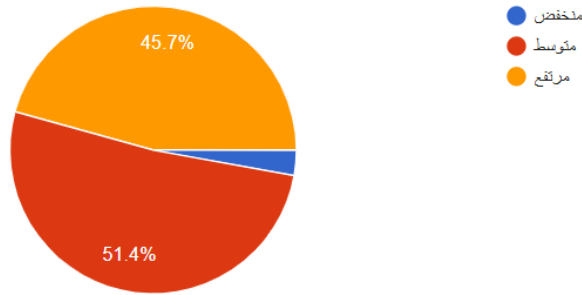
أظهرت نتائج الاستبانة سيطرة فئة الشباب (20-30 عاماً) على المشاركة في الحركات البيئية بالعراق، مما يشير إلى دورهم المحوري في قيادة هذا التوجه. تدل هذه النسبة المرتفعة على وعي الشباب بأهمية القضايا البيئية وحماسهم للمساهمة في حلها. ومع ذلك، لوحظ انخفاض نسبي في مشاركة الفئات العمرية الأكبر.



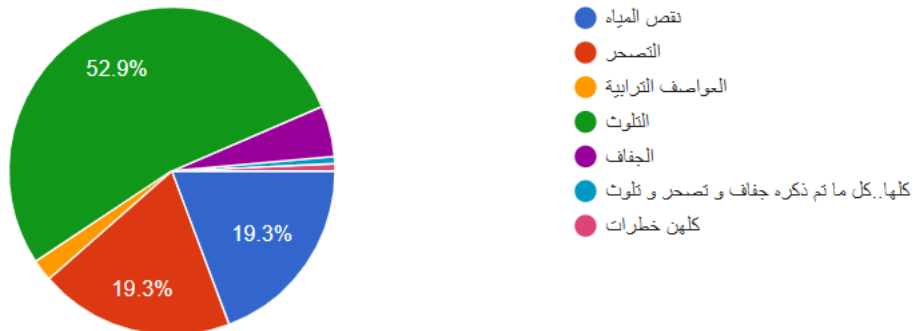
تشير النسب في الرسم البياني أعلاه الى ان الحاصلين على درجة البكالوريوس (65.7%) هم غالبية المشاركين في الاستبيان هم من حملة الشهادات الجامعية، مما يدل على اهتمام كبير من قبل الخريجين الجامعيين بالقضايا البيئية ومشاركتهم الفعالة في الحركات البيئية. بالمقابل، لوحظ انخفاض في نسبة الحاصلين على مؤهلات أقل، مثل الإعدادية والثانوية والدبلوم.



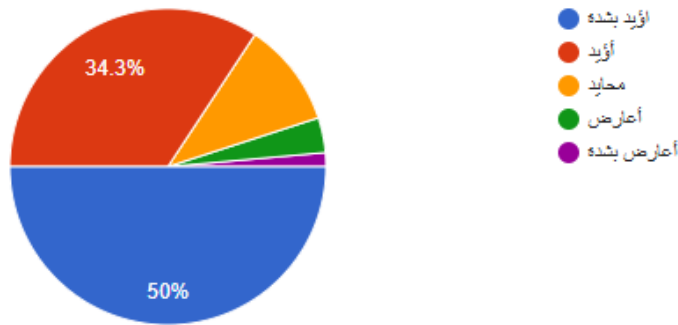
يشير الرسم البياني إلى أن نسبة كبيرة جداً من المشاركين في الاستبيان (82.9%) أجابوا بـ "نعم" عندما سُئلوا عن مشاركتهم في الأنشطة البيئية. هذا يدل على وجود وعي بيئي كبير لدى المشاركين في الاستبيان، فهم مدركون لأهمية الحفاظ على البيئة ومستعدون للمشاركة في الأنشطة التي تساهم في ذلك.



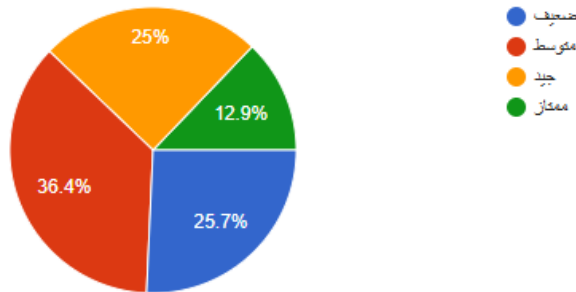
يوضح الرسم البياني أن النسبة الأكبر من المستجيبين من الحركات البيئية (51.4%) أشارت إلى أنها تمتلك مستوى متوسطاً من الوعي بمخاطر التغير المناخي وتأثيره على العراق. وهذا يعني أن هناك شريحة كبيرة من هذه الحركات تدرك وجود هذه المشكلة، ولكنها قد لا تكون على دراية كاملة بتفاصيلها أو آثارها المحتمل، بينما أشارت نسبة (45.7%) بأبلغت عن معدل وعي مرتفع بالتغير المناخي وآثاره على المجتمع وهذا مؤشر إيجابي على معرفة تلك الحركات بدورها الفعال في صياغة البرامج والمشاريع من أجل التصدي لتغير المناخ.



اما عن التحديات البيئية فقد ابلغ 52% من المشاركين ان التلوث يعد في مقدمة تلك التحديات ومن الملاحظ ان هذا التلوث قد يشمل تلوث المياه او المياه او الأرض، بينما يعتبر بقية المشاركين ان ثلاثية الجفاف والتصحر والتلوث هي عبارة ان تحديات متلازمة وهناك ارتباط وثيق في أسبابها وتأثيرها المتبادل.



وبالحديث عن التغيير المناخي فقد أشار اغلب الفاعلين في الحركات البيئية الى انهم يؤيدون بشدة فكرة وجود العراق في قلب التأثيرات المناخية الخطيرة بنسبة 50% بينما ذهب ما يقارب 34.3% منهم الى تأييد هذه الفكرة.



وعن تقييم فاعلية الحركات البيئية في مواجهة التغيير المناخي في العراق، أشار 36.4% من المشاركين في الاستبانة الى تقييم متوسط لهذه الحركات بسبب التحديات وقلة الموارد المتاحة لها، في حين تباينت النسب الأخرى ما بين جيد وضعيف حسب منظور المشاركين.



ويرجع المشاركون العقبات التي تواجه الحركات البيئية الى عوامل متباينة، يأتي في مقدمتها عدم وجود الدعم الحكومي بنسبة (37.1%) ، ويأتي في المرتبة الثانية غياب الوعي العام الذي يعد أيضا عقبة في طريق التصدي للتحديات البيئية بنسبة 32.9%، وتليها في المرتبة الثالثة غياب التمويل، في حين أشار البعض الى ان عدم كفاية القوانين هو احدى هذه العقبات.

أما جاسم الاسدي⁽¹⁵⁾، فقد أشار الى أن الحركة البيئية العراقية تواجه تحديات كثيرة اهمها حجم المخاطر في البيئة العراقية من حيث التلوث والتصحر والجفاف، وكذلك تحدي الظروف الأمنية في هذا المجال 'فقد تعرضت للخطف ولتعذيب قاسي لمدة 15 يوم ابتداءا من 1 شباط عام 2023"، وهذا ما يبين دور القيود التي تفرض على الناشطين البيئيين في العراق، كما أشار الى قضية حق الحصول على المعلومة إذ تعاني من حجب المعلومات من قبل الجهات ذات العلاقة وصناع القرار كون ذلك ما نحتاجه في عملنا كونه يعتمد على معلومات و بيانات واحصائيات وكتب رسمية كمعلومات بيئية او تلوث او معلومات المياه واطلاقات المياه والتفاوضات وغيرها وكلها تؤثر على سير العمل كونها جزء من تنفيذ المشاريع والخطط بتحليل هذه البيانات ووضع الحلول للمشاكل القائمة فبدون هذه المعلومات اصبح من الصعب العمل في المجال البيئي"، ويؤدي الاسدي ما ذهب اليه نتائج الاستبانة فيما يتعلق بنقص التمويل "مواضيع المناخ والبيئة تتطلب أموال كبيرة وعادة عمل المنظمات والتمويل تدخل فيه اطراف سياسية".

أما عن التسهيلات الإدارية خصوصا فيما يتعلق بتسهيل عمل الحركات البيئية، فقد أوضح الاسدي عن تعرضه هو ومنظمته لقيود قانونية في أعوام 2016-2017-2018 لمحاولة إيقاف عملنا وصدرت بحقنا قرارات ظالمة وجاهدنا مكافحين للخروج من هذه القرارات وتم رفع هذه القيود بعد معركة ليست يسيرة لكن اثرت بشكل كبير فقد توقف عملنا وتعطل بسبب هذه القرارات حتى كان هناك منع التعامل معنا كون صوتنا عالي بما يتعلق بموضوعة المياه والمياه الدولية وبما يتعلق بدول الجوار".

في حين يرى حيدر السومري⁽¹⁶⁾، أن "ضعف الواقع الأمني وتوفير الحماية الأمنية للناشطين وقلة الدعم المالي وعدم وجود دعم حقيقي لدعم وتشجيع الحركات البيئية في العراق وعدم وجود ثقافة حول العمل التطوعي ووعي المجتمع اتجاه

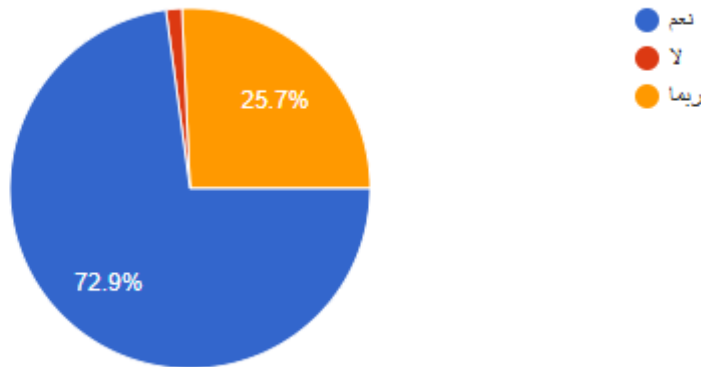
(15) مقابلة مع جاسم الاسدي، ناشط بيئي ورئيس منظمة طبيعة العراق، تاريخ المقابلة 2024/10/20.

(16) مقابلة مع حيدر السومري من جنوب العراق ، ناشط بيئي من الناصرية ومسؤول فريق أصدقاء البيئة التطوعي في الناصرية، تاريخ المقابلة 2024/10/25.

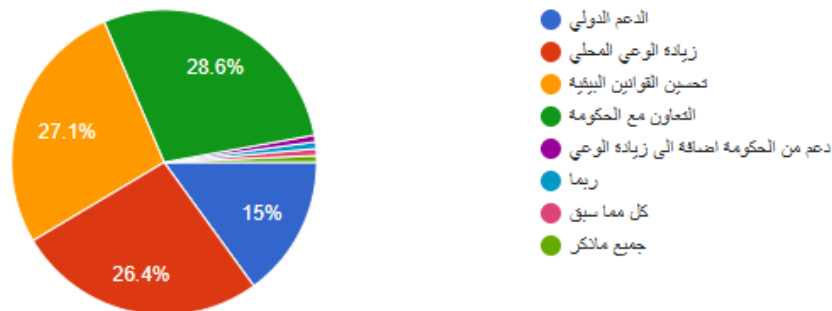
الحركة البيئية وتأخر ظهور الحركات بشكل كبير"، وهذا نابع من خلال التجارب العملية التي قام بها خلال عمله البيئي في احوار الناصرية.

وعلى الرغم من امتلاك العراق لبعض القوانين البيئية إلا انها لم تعد كافية امام هذه التحديات والتهديدات البيئية، خصوصا بعد موجات الجفاف والتصحر ودرجات الحرارة المرتفعة التي تشهدها مناطق مختلفة من العراق، وهذا ما أكده علي ناجي⁽¹⁷⁾، خلال حديثه عن افتقار "العراق للقوانين البيئية وإمكانية تشريع قوانين بيئية" فضلا عن تأكيده على المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الناشطين البيئيين.

وفي مقاربة أخرى، أيدت امانى التميمي⁽¹⁸⁾ ما أشار اليه اغلب المشاركين في الاستبانة حول ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين بشكل اكبر عائق/تحدي يعترض نشاط الحركات البيئية.



وفي مقابل هذه التحديات هناك فرص لتحسين دور هذه الحركات لمواجهة تحديات البيئة ومخاطر التغير المناخي في العراق، إذ يؤمن 72.9% من المشاركين ان هناك فرص جيدة لتحسين دور وتعزيز فعالية هذه الحركات، بينما يعتقد 25.7% من المشاركين ان هناك احتمالية تحسين ذلك الدور.



⁽¹⁷⁾ مقابلة مع علي ناجي صحفي وكاتب وباحث متخصص في الطاقة المتجددة، تاريخ المقابلة 2024/10/21

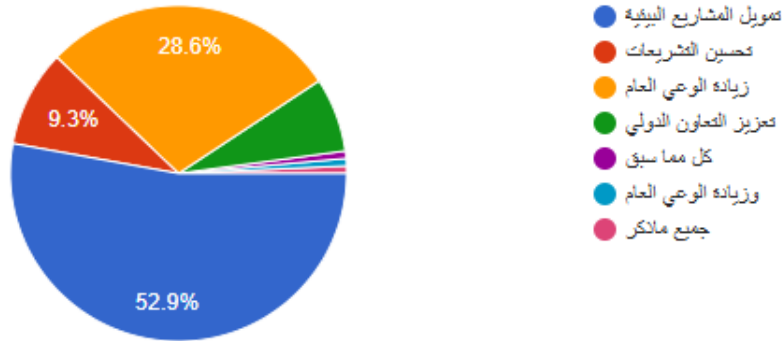
⁽¹⁸⁾ مقابلة مع د. امانى ابراهيم التميمي، أكاديمية تخصص طاقة متجددة وخبير بيئي، تاريخ المقابلة 2024/10/27.

وتفاوتت الفرص التي يمكن من خلالها تحسين الحركات البيئية، إذ يرى 28.6% ان هناك فرصة لزيادة التعاون مع الحكومة في مجال تغير المناخ والتحديات البيئية التي تتم السيقاق العراقي، اما عن زيادة الوعي المحلي فقد أشار الى 26.4% الى ان هناك فرصة لزيادة هذا الوعي في سبيل التصدي او التخفيف من اثار ذلك التغير، بينما يرى 27.1% من المشاركين ان هناك فرصة لزيادة وتفعيل القوانين البيئية في العراق، أما عن الدعم الدولي فيعتقد 15% من المشاركين ان هناك توجه دولي من ناحية تقديم المنح والمساعدات للتصدي لتغير المناخ.

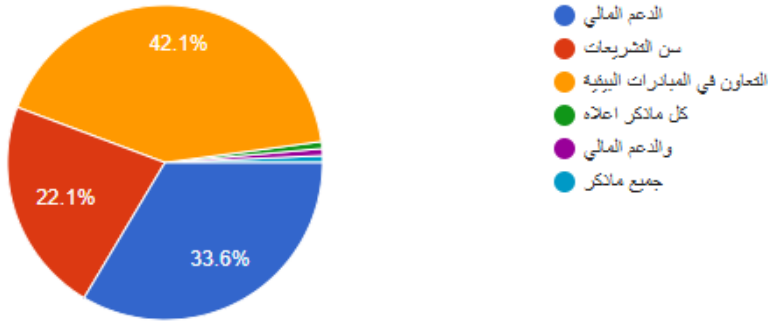
وفي الحديث عن الفرص المتاحة أمام الحركات البيئية، يرى جاسم الاسدي أن "الفرص المتاحة موجودة ولكن بحدود معينة وهناك منظمات دولية تدعم المنظمات المحلية ومشاريع بيئية بدأت تدخل العراق ولكن أيضا ترتبط بتوجهات بعض صناعات القرار فقد تكون المنظمة مرتبطة بإحدى الجهات المتنفذة".

أما حيدر السومري، فيرى ان هناك فرصة للعمل في هذا الجانب خصوصا "اطلاق استراتيجية حماية وتحسين البيئة فضلا عن التوجه الى دعم الشباب للعمل البيئي والاقبال من قبل العراق على الجانب الدولي وخصوصا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق و المشاركة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضايا المناخ"، وهذا ما يعني ان فرص التوجه الوطنية والدولية أصبحت أكثر من قبل وهذا ما يعزز عمل الحركات البيئية مستقبلاً.

وقد اقترح المشاركون في الاستبيان العديد من الإجراءات التي يرون انها تعزز دور الحركات البيئية في العراق منها:



يرى اغلب المشاركين ان الدعم المالي للمشاريع والمبادرات والأفكار البيئية هو احد ابرز السبل لتعزيز الحركات البيئية سواء كانت فردية ام مجتمعية، كما ، بينما يوصي البعض بالعمل على زيادة وعي المجتمع من خلال بيان أسباب ذلك التغير واثاره ودور الفرد في التخفيف من تلك الاثار، وأخيرا اقترح البعض تحسين التشريعات البيئية في العراق من اجل التخفيف من حدة التغير المناخي.



وبحسب وجهة نظر المشاركين، يرى 42.1% منهم ان تعاون الحكومة في المبادرات البيئية هو احد افضل الحلول التي يمكن القيام بها من اجل تعزيز دور الحكومة في مجال التحديات البيئية والحركات، في حين أشار الى 33.6% ان الدعم المالي الحكومي يمكن ان يكون أداة حكومية فعالة في تعزيز عمل هذه الحركات، بينما اكد 22.1% على ضرورة تدخل الحكومة في سن التشريعات البيئية.

كما أشار البعض الى تعزيز برامج التوعية البيئية في المدارس والمجتمعات، لرفع الوعي بأهمية التغير المناخي وتأثيراته، وتنظيم ممارسات زراعية وصناعية تحافظ على البيئة، إضافة إلى تشجيع التشجير وحماية المساحات الخضراء، كما ركز قسم آخر على دعم البحث العلمي والتكنولوجي في مجال التغير المناخي، وهذا ما وصفه حيدر السومري بـ " ثورة بيئية إعلامية للوصول لكافة المجتمعات المحلية وايصال الرسائل المهمة التي من شأنها تفعيل دوره في التخفيف والتكيف من اثار التغير المناخي".

أما عن دور الصحافة فقد وصفه علي ناجي بالضعيف ووضح ان العراق "يفتقر للصحافة البيئية الحقيقية وخصوصا الاستقصائية -خصوصا الشباب- ونحتاج الى الاستمرار بالدفع لخلق جيل صحفي اعلامي يعمل بشكل جاد حول هذه القضايا.

في حين أشار قسم منهم الى دعم الممارسات الزراعية التي تحافظ على الموارد المائية والتربة، وزراعة الأشجار في المناطق الحضرية لتقليل انبعاثات الكربون وتحسين التنوع البيولوجي، من خلال تعزيز الشراكات بين المنظمات البيئية، الحكومة، والقطاع الخاص، لتوحيد الجهود وتنفيذ حملات ضغط جماعية.

وفي هذا الصدد، أكد علي ناجي على دور الشراكات العمل البيئي وخصوصا منظمات المجتمع المدني لأنه "تفتقد للعمل المشترك والتحالفات لتعمل بشكل متكاتف لحل أزمات العراق الكثيرة والتي تتطلب جهود جبارة ودراسات وبحوث ومخططات وموارد بشرية ومالية كبيرة لامكانية وضع حلول مستدامة اسوة بالدول الأخرى"، إن دور المنظمات كما سبق التطرق اليه مهم وحيوي ولكن من وجهة نظر ناجي انه يجب توحيد هذه الجهود من اجل التصدي لآثار التغير المناخي والوقوف بوجه التحديات البيئية المتزايدة.

التوصيات

ان تمكين الحركات الخضراء ومن اجل اخذ الدور الفعال في التصدي لتغير المناخ يتطلب ذلك تنسيق الجهود من مختلف القطاعات والعمل على تجاوز التحديات وبالتالي من خلال الاستبانة والمقابلات مع الحركات البيئية في العراق توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات يمكن تقسيمها الى التالي:

أولاً: التوصيات على الصعيد الحكومي

- ✓ على الحكومة أن تدرج الحركات البيئية الخضراء في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة، من خلال دعم الأنشطة التي تعزز الوعي البيئي وتوفير بيئة تشريعية آمنة لهذه الحركات.
- ✓ إنشاء صناديق تمويل حكومية لدعم المبادرات البيئية التي تقودها الحركات الخضراء، بحيث تشمل هذه الصناديق تمويل مشاريع الزراعة المستدامة، الطاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ✓ تعديل القوانين البيئية لتوفير حماية قانونية أفضل للأنشطة البيئية التي تقوم بها الحركات الخضراء، وضمان وجود آليات قانونية تدعم مبادراتهم وتحميهم من التضييق أو الملاحقة.
- ✓ دعم الحركات البيئية المحلية للمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بتغير المناخ، مما يعزز من دورها ويسمح لها بالتأثير على السياسات الدولية المتعلقة بالمناخ.

ثانياً: التوصيات على صعيد المنظمات غير الحكومية

- ✓ بناء قدرات الحركات البيئية من خلال توفير ورش تدريبية ودورات تعليمية للقيادات والمنظمات البيئية لتعزيز المهارات في مجال التوعية والتواصل، وإدارة المشاريع البيئية، وتحليل السياسات البيئية، وذلك لتعزيز فاعلية الحركات الخضراء في المجتمع.
- ✓ العمل على بناء شبكات من التعاون بين الحركات البيئية المحلية والإقليمية والدولية، بحيث تستطيع هذه الحركات تبادل الخبرات والمصادر وتعزيز تأثيرها الجماعي.
- ✓ تطوير حملات توعية إعلامية تدعم رسائل الحركات الخضراء وتسلط الضوء على أهمية القضايا البيئية، مثل التغير المناخي، التصحر، والتنوع البيولوجي، لتوسيع قاعدة الدعم الشعبي للمبادرات البيئية.
- ✓ العمل على بناء شراكات مع الشركات الخاصة لتقديم دعم مادي وتقني للمشاريع البيئية التي تقودها الحركات الخضراء، مما يعزز من استدامتها وقدرتها على النمو.
- ✓ دعم الحركات البيئية في إنشاء آليات للرقابة القانونية على الأنشطة البيئية، ومراقبة تنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بحماية البيئة، وتوثيق أي انتهاكات بيئية.

ثالثاً: التوصيات على صعيد القطاع الخاص

- ✓ تشجيع الشركات الخاصة على دعم المشاريع البيئية التي تقودها الحركات الخضراء، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، والحفاظ على البيئة، من خلال الاستثمار المباشر أو التمويل الخيري.

- ✓ التحفيز على تطوير حلول مبتكرة ومستدامة للمشاكل البيئية التي يعاني منها العراق، مثل تلوث الهواء والمياه، من خلال تشجيع الشركات على تبني التقنيات الخضراء وتعزيز جهود الحركات البيئية في هذا المجال.
- ✓ تأسيس شركات استراتيجية طويلة الأمد بين القطاع الخاص والحركات البيئية لتطوير حلول مستدامة، مع العمل على دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن هذه الشركات.
- ✓ تشجيع الشركات المحلية على تبني تقنيات صديقة للبيئة مثل استخدام الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام الموارد، والتقليل من النفايات، مما يعزز التوافق بين ممارسات الأعمال البيئية وحركات التغيير البيئي.
- ✓ توفير الدعم اللوجستي والتسويقي للحركات البيئية لتسويق منتجاتها البيئية (مثل المنتجات العضوية، أو الحلول البيئية)، مما يساهم في زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.